الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

ارتفاع عائد السندات الكويتية آجال 10 سنوات إلى 3,32٪

ارتفع عائد السندات الدولية الكويتية آجال 10 سنوات إلى 3,32٪ خلال الأسبوع الماضي مقابل 3,24٪ نهاية ابريل، كما تراجع سعر السندات إلى 101,7٪ مقابل 102,4٪ نهاية ابريل. وتتداول سندات الكويت آجال 5 سنوات والتي يبلغ إجمالي قيمتها 3,5 مليارات دولار عند 100,7٪ من قيمتها الاسمية، فيما بلغ عائد تلك السندات 2,61٪. وهي اعلى من مستوياتها خلال الأسبوع الماضي. يذكر ان عوائد السندات الكويتية تستحق في 20 سبتمبر 2017 وفي شهر مارس 2018، حيث ستدفع الكويت نحو 50 مليون دولار عائد أول كوبون عن سندات السنوات الخمس، فيما ستدفع قرابة 80 مليون دولار عن سندات السنوات العشر.

● أحمد موسى

الضريبة تخلق سوقاً سوداء.. ترفع الأسعار.. وهجرة للكفاءات

225 مليون دينار.. حصيلة رسوم تحويلات الوافدين

محمود فاروق ـ أحمد موسى

أثار المقترح النيابي الخاص بفرض رسوم على تحويلات الوافدين إلى الخارج بنحو 5٪ حالة من الجدل بشأن عوائد تلك الرسوم ومدى مساهمتها في زيادة إيرادات البلاد من ناحية، وامكانية خلق سوق سوداء للعملة من ناحية أخرى ستجعل الإيرادات المحصلة للضريبة ضعيفة فيما ستكون الاثار الناتجة عن هذه الرسوم سلبية على الاقتصاد بشكل عام، وخصوصا ارتفاع الأسعار التي تحاول وزارة التجارة في الفترة الاخيرة السيطرة عليه، خاصة مع زيادة أسعار البنزين وقرب تطبيق تعرفة الكهرباء والماء الجديدة.

وبحسب بيانات عن صندوق النقد الدولي وبنك الكويت المركزي، فإن اجمالي تحويلات العاملين بالكويت بلغت خلال العام 2016 نحو 4,5 مليارات دينار تعادل 15 مليار دولار، حيث ستشكل متوسط العوائد الناتجة عن تطبيق الرسوم في حال اقرارها نحو 225 مليون دينار.

ويقول مراقبون ان اجمالي العوائد التي تقدر بنحو 225 مليون دينار ستكون في حال استمرار التحويلات عند مستوياتها الحالية دون اللجوء الى القنوات غير الشرعية.

وتشهد تحويلات العاملين بالكويت حالة من التذبذب خلال السنوات الاربع الماضية، حيث سجلت ارتفاعا في عام 2016 بنحو 1,5٪، فيما سجلت خلال 2015 تراجعا كبيرا بنسبة 12٪ بالتزامن مع التراجعات الحادة التي سجلتها أسعار النفط.

ويرى مراقبون ان القنوات التي يمكن توجيه مدخرات الوافدين اليها بالكويت محدودة للغاية بسبب انخفاض أسعار الفائدة على الايداع بالمقارنة مع مستوياتها في اغلب البلدان التي تشكل اكبر الجنسيات بالكويت وعلى راسها الهند، حيث يبلغ متوسط أسعار الفائدة بها 7,3٪، وفي المرتبة الثانية مصر التي تشكل ثاني اكبر الجاليات بالكويت ويصل متوسط أسعار الفائدة بها 12٪ على الجنيه و7٪ على الدولار، وتحل الفلبين بفائدة مماثلة للكويت بنحو 1,75٪.

وبجانب الادخار، فإن الوافدين لا يتملكون عقارات بالكويت وهو ما يجعل خيارات الاستثمار والادخار والابقاء على دورة راس مال الوافد داخل الكويت تكاد تكون منعدمة.

ويعتقد الخبير المصرفي جاسم زينل، أن ينعكس مقترح فرض رسوم أو ضرائب على تحويلات الأجانب بالكويت، سلبا على بيئة الأعمال المحلية التي بدأت في التعافي بعد ثماني سنوات عجاف من الأزمة الاقتصادية المالية العالمية.

ويضيف زينل خلال حديثه لـ «العربي الجديد» أن القرار يدفع الأجانب إلى البحث عن قنوات غير مشروعة قانونا لتحويل أموالهم دون مرورها بالنظام المصرفي، خوفا من تحصيل الرسوم أو الضريبة.

ويشير إلى ان البيئة الاقتصادية في الكويت لا تتحمل مثل هذا الإجراء غير المنظم الذي يعد بمنزلة طارد للاستثمار الأجنبي ومخالف للإجراءات الحكومية التي تعمل على جذب المستثمرين الأجانب، خاصة بعد أن نجحت الحكومة من خلال مكتب الاستثمار الأجنبي الكويتي في جذب أكبر 4 شركات عالمية خلال عام واحد.

اما الخبير الاقتصادي نبيل الصرعاوي يرى أن الحكومة لديها الكثير من القنوات التي يمكن أن تزيد من خلالها إيرادات الخزانة العامة، دون اللجوء إلى جيوب الأجانب المقيمين داخل الدولة، خاصة أنه تم إقرار زيادة على غالبية رسوم الدولة للأجانب خلال الفترة الماضية، ولا يتحمل الأمر أي زيادة اضافية.

ويضيف الصرعاوي أن دول الخليج بحثت أكثر من مرة اتخاذ هذه التدابير منذ عام 2013، لضخ المزيد من السيولة في اقتصاداتها بعد الضغوط التي تعرضت لها خلال الأزمة المالية العالمية، إلا أن غالبيتها لم تطبق نظرا للآثار السلبية المتوقعة جراء تطبيق الرسوم التي بدورها قد تصيب أي اقتصادات الخليج بتباطؤ في نموها الاقتصادي، نظرا للقنوات غير المشروعة التي سيفتحها هذا الأمر في حال تطبيقه.

وكان صندوق النقد الدولي حذر في تقريره الأخير قبل شهرين من أن فرض ضريبة على تحويلات الأجانب سيترتب عليه كلفة إدارية وتشغيلية، قد تخفض من الإيرادات، فضلا عن مخاطر تتعلق بسمعة الدولة بين العمال، وتراجع تنافسية القطاع الخاص، فضلا عن فرض قيود على قطاع الصرافة، وتعدد سعر التحويل.

من ناحية أخرى، تحدثت «الأنباء» مع مجموعة من شركات الصيرفة، وفي البداية قال مدير عام شركة المزيني للصيرفة جمال زايد ان تطبيق أي رسوم على تحويلات الوافدين سيخلق سوقا سوداء وذلك من خلال استخدام قنوات وأساليب أخرى غير قانونية تؤدي بالنهاية إلى تراجع إيرادات شركات الصرافة او قد ينتهي بها الحال إلى التصفية والخروج من السوق.

ويضيف زايد ان تطبيق الرسوم على تحويلات الوافدين قد يؤدي الى اخراج الدينار والعملة الاجنبية من خلال المنافذ الخارجية للكويت واللجوء إلى اجراء التحويلات عن طريق المواطنين وهي ظاهرة غير مستحبة ولها سلبياتها على الاقتصاد الوطني للدولة.

اما مدير عام شركة اعتمادكو عبدالرحمن احمد يرى ان فرض أي رسوم على تحويلات الوافدين سيؤدي بالتبعية إلى احجام العملاء عن عمليات التحويل عبر النظم الشرعية والبحث عن بدائل اخرى تتمثل في سوق السواء او الموازية التي ستلقى اقبالا كبيرا من قبل الوافدين وذلك لأمرين الاول أسعار التحويل المناسبة والجانبة والثاني ان تحويلاتهم ستكون خالية من أي رسوم او ضرائب.

ويشير احمد الى أن هناك خيارات أخرى أفضل من تطبيق الرسوم على التحويلات، مثل تشجيع العاملين الأجانب على انفاق مدخراتهم النقدية أو إعادة استثمار التحويلات أو جزء منها داخل بلدان المنطقة، من خلال السماح للوافد باستثمار أمواله في الصناديق الاستثمارية أو صناديق التأمين أو العقارات.

وبحسب بيانات بنك الكويت المركزي، فان اجمالي إيرادات شركات الصرافة الـ 41 العاملة بالكويت من بيع العملات في 2016 نحو 39,7 مليون دينار، فيما بلغت صافي ارباحها 15,2 مليون دينار بتراجع 12٪ عن العام 2015 والبالغة 17,3 مليون دينار.

ارتفاع أسعار الفائدة في بلدان الوافدين يعزز هجرة الأموال

الرسوم ستقفز بمؤشر أسعار المستهلك بالتزامن مع زيادة البنزين والكهرباء

4,5 مليارات دينار تحويلات الوافدين في 2016 تعادل 38٪ من إيرادات البلاد

قنوات الادخار تكاد تكون معدومة للوافد داخل الكويت

6 آثار متوقعة حال فرض الرسوم

1 ـ سيلجأ الوافدون الى السوق السوداء للحصول على سعر أفضل دون دفع قيمة الرسوم المتوقعة عليهم.
2 ـ نشاط الاربيتراج، وهو محاولة الاستفادة من فروقات الاسعار لسلعة معينة بين سوقين او اكثر، وهو ما سيلجأ إليه الوافدون من اجل الحفاظ على قيمة تحويلاتهم.
3 ـ غسيل الأموال: تحول الوافدين نحو الاربيتراج او السوق السوداء لتحويل اموالهم يبعدهم عن أعين الرقابة في الكويت.
4 ـ تكلفة الرقابة: سترتفع تكلفة الرقابة في الكويت.
5 ـ العمالة الماهرة: ستؤدي مثل تلك القرارات إلى نزوح العمالة الماهرة، خصوصا بعد زيادة الأعباء عليها.
6 ـ ارتفاع الأجور: مع زيادة تكلفة المعيشة على العمالة الوافدة وتفضيل العديد منهم النزوح إلى دول أخرى.

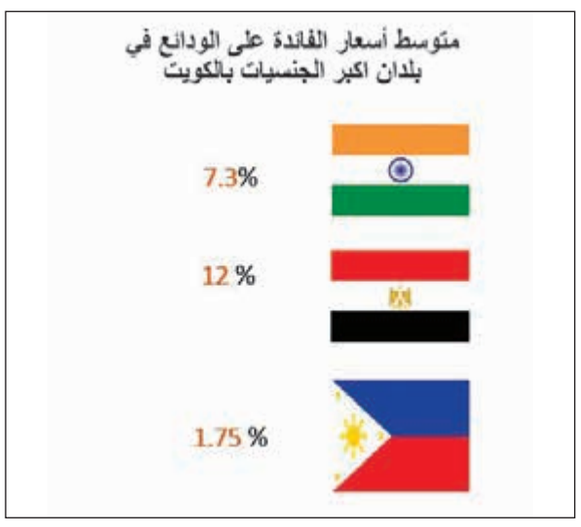

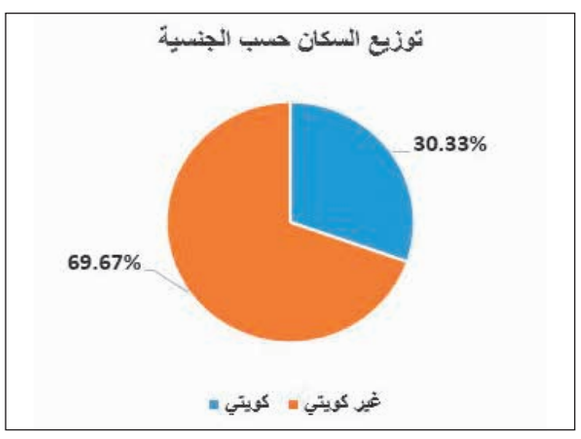

أداء شركات الصرافة وتطور إيراداتها من العملات في أربع سنوات			
أرباح شركات الصرافة بالمليون دينار		إيرادات من بيع العملات بالمليون دينار	
2013	14	2013	31
2014	17,5	2014	37,7
2015	17,3	2015	40,5
2016	15,2	2016	39,7

المستثمرون يتساءلون.. ما الذي يجري؟

675 مليون دينار خسائر البورصة.. في يوم واحد

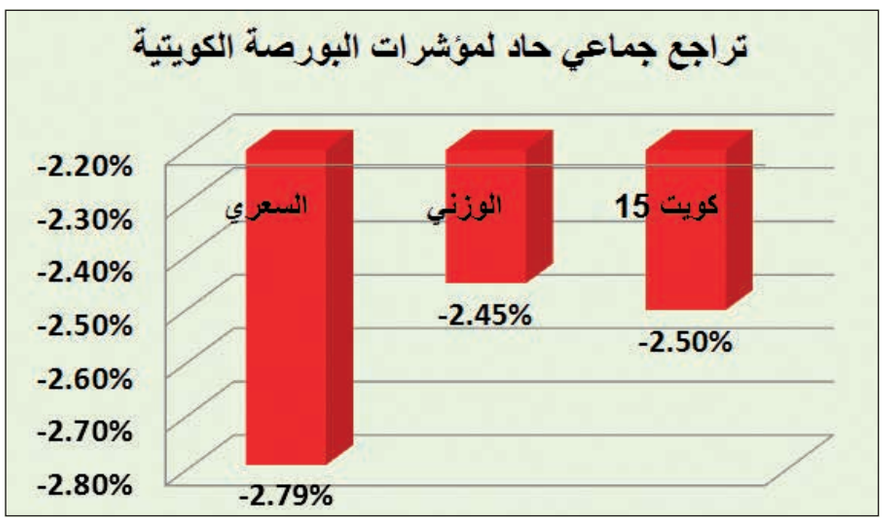

أحمد موسى

تراجعت مؤشرات البورصة الرئيسية بشكل حاد وجماعي أمس في تداولات أولى جلسات الأسبوع لتخسر القيمة السوقية للأسهم 675 مليون دينار وانخفض المؤشر السعري الرئيسي للبورصة 2,79٪ ليغلق عند مستوى 6564,66 نقطة، فاقدا 188,13 نقطة، كما تراجع الوزني 2,45٪ فاقدا قرابة 10 نقاط ليغلق عند 392,56 نقطة كذلك هبط مؤشر كويت 15 بنسبة 2,45٪ فاقدا 22,7 نقطة ليغلق عند 883,68 نقطة.

يمثل تراجع أمس أعلى وتيرة انخفاض لهبوط يومي منذ بداية العام لينخفض المؤشر السعري الرئيسي للبورصة الكويتية لأدنى مستوياته على مدار اكثر من 4 أشهر.

وارتفعت السيولة أمس إلى 20,93 مليون دينار مقابل 18,82 مليون دينار بالجلسة السابقة، كما ارتفعت الكميات إلى 162,69 مليون سهم مقابل 146,77 مليون سهم يوم الخميس الماضي.

وتراجعت الأسهم القيادية بشكل جماعي وحاد بقيادة كل من «بيتك» الذي تراجع 3,03٪ ليغلق عند 480 فلسا مستحوذا على أكثر من 25٪ من قيمة التداولات يليه «وطني» الذي انخفض 2,99٪ ليغلق عند 650 فلسا بقيمة تداولات تخطت مليوني دينار كذلك انخفض سهم زين بنسبة 2,35٪ ليغلق عند 415 فلسا بتعاملات وصلت قيمتها الى 1,75 مليون دينار.

وانخفض أمس 11 قطاعا يتصدرها النفط والغاز بنسبة 5,3٪، بضغط هبوط 6 أسهم يتقدمها نابيسكو بنحو 6,8٪، كما هبط العقارات 3,73٪، متأثرا بتراجع عدة أسهم يتصدرها سنام الأكثر انخفاضا أمس بـ 9,09٪.

وتراجع الاتصالات 3,31٪، مع هبوط كافة أسهم القطاع أبرزها زين بنسبة 2,35٪، كما انخفض البنوك بنحو 1,9٪، بضغط تراجع 10 أسهم تقدمها التجاري الكويتي بواقع 5,19٪.

ولم تشهد جلسة أمس ارتفاع أي من قطاعات السوق، بينما ارتفع 13 سهما على رأسها المعامل بنسبة 6,94٪.

وتصدر سهم الإثمار المتراجع 4,26٪ نشاط الكميات بنحو 17,04 مليون سهم، فيما تصدر سهم بيتك السيولة بقيمة 4,52 ملايين دينار، منخفضا 3,03٪.

«الإغلاق العشوائي» و«الفلوس والأعشار» أبرز آلياته

21 مايو.. البورصة تبدأ تطبيق المرحلة الأولى لنظام ما بعد التداول

شريف حمدي

تشهد بورصة الكويت تغيرات جذرية خلال الفترة القليلة المقبلة، بدءا من الأحد 21 مايو الجاري، وذلك بإطلاق المرحلة الأولى من نظام ما بعد التداول (PTM).

وأبرز هذه التغيرات حسبما أفاد فريق تطبيق نظام ما بعد التداول بهيئة أسواق المال خلال جلسة صحافية للتعريف بالمرحلة الانتقالية الأولى لنظام ما بعد التداول يتمثل في 8 نقاط جوهرية هي:

1 توحيد دورة التسوية لتصبح 3 أيام عمل بعد يوم التداول T+3.

2 آلية تحديد المواعيد المتعلقة باستحقاقات الأسهم والمساهمين المستحقين للتوزيعات لتتوافق مع الممارسات العالمية.

3 مفهوم الضمانات المالية لمواجهة مخاطر الإخفاقات، وفقا لنظام الضمان المالي.

4 وحدات التغيير السعري، ويقصد بها حسبما أوضح فريق تطبيق النظام أن تطبق البورصة تغييرا في الوحدات السعرية المتبعة ليصبح كالتالي: (0,1 فلس للسهم الذي يتراوح سعره بين 0,1 و100,9 فلس) و(1 فلس للسهم الذي يتجاوز سعره 101 فلس)، ومن الممكن لتعديلات الوحدات السعرية تحقيق فوائد عدة كتعزيز آلية اكتشاف السعر العادل ومنع تحركات الأسهم بمعدلات كبيرة ويقضي على التباساتها ويعزز السيولة، وأن نظام الفلوس والأعشار سيطبق في 21 مايو الجاري.

5 الحدود السعرية (الحد الأعلى والحد الأدنى)، وفي هذا السياق أوضح الفريق ان المستهدف هو أن يكون الحد الأقصى للارتفاع والهبوط 20٪ بدون توقف للسهم، على أن تطبق آلية قاطع الدائرة للأسهم بنظام ديناميكي خلال المرحلة الثانية من نظام ما بعد التداول.

6 استحداث الإغلاق العشوائي، وذكر الفريق في الإطار أن نظام المزاد سيبدأ اعتبارا من الساعة 12:20 لمدة 8 دقائق، على أن يختار النظام لحظة للإغلاق العشوائي خلال آخر دقيقتين، أي من الساعة 12:28 وحتى 12:30، وستتغير لحظة الإغلاق يوميا بهدف الحد من التلاعب بالأسعار.

7 إتاحة خاصية رفض الالتزام لأمناء الحفظ، حيث إن أمين الحفظ العضو بالشركة الكويتية للمقاصة سيتاح له رفض التزام الصفقة إذا كان هناك خطأ في المعلومات الممنوحة له من قبل العميل، وتتمثل هذه المعلومات الخاطئة في أسماء الأسهم أو أسعارها أو كمياتها.

8 توفير النظم اللازمة لعمل صانع السوق، وبين فريق تطبيق نظام ما بعد التداول أن صانع السوق يمكنه أن يبدأ عمله خاصة أن هيئة أسواق المال وضعت قواعد عمله وهيأت النظم التقنية، وأشار الفريق الى أن المرحلة الأولى ستشهد السماح لصناع السوق فقط بالاقتراض والإقراض، مع إمكانية أن تتاح هذه الخاصية لغير صانع السوق في المرحلة الثانية، مؤكدا أن الأمر قيد الدراسة.

انفوغراف: شريف حمدي

آثار التطبيقات الجديدة

وقال فريق ما بعد التداول أن هذه التطبيقات سيكون لها أثر على جميع المتعاملين في بورصة الأوراق المالية، وخاصة تلك التي تتعلق بتطبيق دورة التسوية الجديدة وطريقة تحديد استحقاقات الأسهم المترتبة على هذا التغيير، كما أن لهذه التطبيقات أثرا كبيرا على أنظمة وإجراءات عمل الجهات المشاركة في التداول، حيث قامت الجهات ذات العلاقة بهذه التطبيقات بعملية تطوير لإجراءات العمل والأنظمة التقنية الخاصة بعمليات التداول.

لمتابعة التفاصيل على موقع «الأنباء»